

الحقيقة والكرامة والعدالة في قضية المفقودين والمخفيين قسراً في لبنان

الكسي توما وميرا زغبور

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات،
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

موجز

بعد عقود من النضال من أجل المفقودين والمخفيين قسراً، وصلت هذه القضية في العام ٢٠١٨ إلى نقطة تحوّل رئيسية مع صدور القانون ١٠٥ عن البرلمان اللبناني. لكن تنفيذ القانون وجعل عمل الهيئة الوطنية للتقصّي عن الحقيقة أكثر فعالية، لا يزال يتطلب الكثير من العمل على المستويات القانونية والسياسية والاجتماعية.

المقدمة

صدّق لبنان مؤخراً على الحقّ في الحقيقة، المُعترف به في العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بعدما أصدرت السلطات اللبنانية القانون ١٠٥ في العام ٢٠١٨، وتحقّق هذا الإنجاز بعد عقود من النضال، خاضته «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان»، التي شكّلتها وداد حلواني في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ على أثر اختطاف زوجها. تنشط اللجنة منذ ٣٩ عامًا عبر مختلف الوسائل من ضمنها أدوات الضغط في الشارع وحشد التأييد ودفع السياسيين إلى وضع قضيتهم على جدول الأعمال السياسي، وبالتالي كشف الحقيقة حول مصير أحبائهم. كما وقد نجحوا في تأسيس الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً في ١٨ يونيو ٢٠٢٠، باعتبارها الهيئة الرسمية المكلفة بالتحقيق في مصير المفقودين.

من المعروف أن غالبية السياسيين الموجودين في السلطة اليوم كانوا ضالعين في الحرب الأهلية، وهو ما يجعل معاناة الأسر اللبنانية مُرتبطة بهم بشكل واضح. من هنا، لا شك أن إرادتهم السياسية لمعالجة قضية المخفيين غائبة، وأحياناً يعترضون عن مُعارضتهم لها، ما يخلق عقبات معقّدة أمام «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين» في لبنان يصعب التغلّب عليها. لذلك، كان على «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين» في لبنان الانتقال من كونها مجرد حركة سياسية إلى حركة قانونية تستند إلى الحقوق من أجل وضع قضيتهم في طليعة السياسات الوطنية، وقد تمكّنت من مواجهة الكثير من التحدّيات من خلال تشكيل تحالفات قوية مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية مثل «سوليد»^(١).

الخلاصات الأساسية

القانون ١٠٥ وإنشاء الهيئة الوطنية

على المسؤولين الحكوميين تسهيل تنفيذ القانون ١٠٥ والحفاظ على استقلالية اللجنة بما يسمح لها بالقيام بأعمالها من دون عوائق. خاصّة بعد أن أدّت الخلافات حول التمثيل الطائفي والمُحاصصة السياسية إلى تأخير تشكيلها. بالتالي تعرّض هذه الإشكاليات مصداقية الهيئة ونزاهتها للخطر، مع العلم أن حياد الهيئة واستقلاليتها هما ضروريان لإجراء تحريات كافية وكشف الحقيقة. كما أنه على الحكومة أن توفر الموارد اللازمة، بما في ذلك الميزانية، مع ضمان وجود تعاون وتنسيق بين المؤسسات والإدارات الحكومية والهيئة.

حماية مواقع المقابر الجماعية والمدافن من أجل التحقيقات المستقبلية

على المسؤولين السياسيين وأعضاء الهيئة الذين قد سيعتَبون مستقبلاً، حماية المقابر المُشتمية باحتوائها على مدافن ومقابر جماعية لمحايتها من التدمير، كما هو منصوص بموجب المادة ٢٦ من القانون ١٠٥، لا سيّما أن العديد من العائلات ستحرم من حقها في معرفة الحقيقة في حال حصول تعرّض بقايا الجثث لضرر. كما أن المُحافظة على هذه المواقع من شأنه أن يمثّل مبادرة إيجابية وإثبات لحسن النية وهذا عاقاً موحّداً نيابة عن كل من الحكومة والمجتمع المدني، ممّا قد يضع تاريخ لبنان بعد الحرب في إطار أكثر إيجابياً.

توضيح مصير المخطوفين والمفقودين المحتجزين في دول أجنبية

إن قضية المواطنين اللبنانيين المُعتقلين في دول أجنبية، مثل سوريا، تتطلب اهتماماً خاصاً. ولبنان لا يملك، حالياً، أي قوّة قسرية ليضمن تعاون هذه الدول في قضية المخطوفين والمفقودين، وهو ما يعزّز الحاجة إلى المساعدة والضغط الدوليين لتسهيل العملية.

المُصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري

التصديق على الاتفاقية التي وقّعها لبنان بالفعل من قبل مجلس النواب، ممّا يكرّس عملية إصدار القوانين والتشريعات الضرورية ودعم تنفيذها محلياً. علماً أنه، منذ إقرار القانون ١٠٥، كان من الطبيعي أن يصادق لبنان على الاتفاقية وأن يمضي في إجراءات التنفيذ.

رداً على الخلافات حول الحقيقة والعدالة

حققت منظمات المجتمع المدني، إلى جانب عائلات المخطوفين والمفقودين، نجاحاً بارزاً بإقرار القانون ١٠٥ بسبب تعاونها متعدد المستويات. لذلك، من الضروري أن تحافظ منظمات المجتمع المدني على هذا النهج.

(١) وقّع لبنان على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في العام ٢٠٠٧ ولكنه لم يصادق عليها.

(٢) سوليد، هي جمعية تأسست في العام ١٩٨٩ من قبل الناشط غازي عاد، وتعنى بدعم اللبنانيين في المعتقلات والمنفى، نشطت في حملات خيضة ضدّ جرائم الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري على يد الجيش السوري وأجهزة المخابرات في لبنان.

الاعتراف بالحقوق والقانون ١٠٥

على الرغم من اليأس المُسيطر على الوضع العام نتيجة الوضع الاقتصادي، إلا أن مجلس الوزراء عيّن أعضاء اللجنة (إغوسيان، ٢٠٢٠). ويعود الأمر حاليًا إلى السلطات لمنع أي محاولة سياسية للعرقلة، وبالتالي تزويد اللجنة بالموارد الكافية، مهما كانت، للقيام بعملها بفعالية.

التطور السياسي لقضية المفقودين

يعتبر العديد من الزعماء السياسيين، الذين شاركوا في الحرب الأهلية، أن قضية المفقودين تشكّل تهديدًا لشرعيتهم وقوتهم. لذلك تمّ استخدام أساليب عدّة للعنف والترغيب لردع أسر المفقودين عن البحث عنهم. وتطوّرت إستراتيجياتهم مع مرور الوقت، لكنّ العائلات قد تكيفت مع الأمر.

النضالات المبكرة وسياسة فقدان الذاكرة

اعتمدت التكتيكات الأولى لـ «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين» على التحرك في الشارع والتظاهر للمطالبة بعقد اجتماعات مع السياسيين، وهو ما اضطرهم للتعامل مباشرة مع المسؤولين عن مُعاناتهم. في العام ١٩٩١، صدر قانون العفو عن جميع جرائم الحرب الأهلية، باستثناء الجرائم التي ارتكبت بحقّ النخب السياسية، والجرائم المستمرة بالزمن بما في ذلك الإختفاء القسري، ما يعني أنّه لم يتمّ العفو عن السياسيين لحجبت الحقيقة عن المخفيين (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٢٠١٤). في العام ١٩٩٥، صدر القانون ٤٣٤ الذي يسمح لأهالي المفقودين بإعلان وفاتهم من دون أي دليل، في مقابل حصولهم على بعض التعويضات والحوافز (بوابة المعرفة للمجتمع المدني، ٢٠١٤). رفضت «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين» هذا القانون باعتباره محاولة واضحة لثني العائلات عن البحث ومعرفة الحقيقة عن مصير أحبائهم.

التحوّلات الاستراتيجية وهيئة التحقيق الأولى

في العام ١٩٩٩، غيّرت «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين» تكتيكاتها، ونظّمت نفسها كجمعية، وأطلقت حملتها الأولى (بوابة المعرفة للمجتمع المدني، ٢٠١٥)، وتعاونت مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وبالتالي، نضجت حركة اللجنة، واحتلت مساحة أكبر، ما أجبر السياسيين على تشكيل لجنة التحقيق الأولى في مصير المفقودين، وقد خرجت بنتيجة وثقتها بملخص من ثلاث صفحات يدّعي أن المفقودين ماتوا جميعًا.

الهيئات المحركة سياسيًا

تشكّلت هيئتان إضافيتان في مطلع الألفية الثانية لكشف مصير المفقودين والمخفيين قسرًا. أسست اللجنة الأولى في العام ٢٠٠١ لتلقي طلبات العائلات للبحث عن مفقوديهم وتحقّق أثرهم؛ وطلبت اللجنة من الأهالي تقديم أدلة كافية عن أن المفقودين لا يزالون على قيد الحياة. لقد وضع ذلك عبء تقديم الأدلة على العائلات وأعفى الدولة من مسؤوليتها في البحث عن الحقيقة (المركز الدولي للعدالة الاجتماعية، ٢٠١٥). تأسست الهيئة بعد وقت قصير من إطلاق السلطات السورية سراح ٥٤ معتقلًا لبنانيًا، للدلالة إلى وجود دوافع سياسية داخل حكومة الرئيس السابق رفيق الحريري.

أمّا اللجنة الثانية، شكّلت بعد انسحاب الجيش السوري من لبنان في العام ٢٠٠٥، حيث تمّ إنشاء لجنة لبنانية سورية مشتركة للتحقيق مع

أظهر الزعماء بصراحة عن غياب الإرادة السياسية في التعامل مع قضية المخفيين، وهو ما دفع «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين» في لبنان إلى تعزيز الجهود مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، واللجوء إلى المسار القانوني، وبالتالي أضفت هذه الاستراتيجية شرعية على حقهم في معرفة الحقيقة وأجبرت المسؤولين السياسيين على الاعتراف بقضيتهم.

عرائض وقرار تاريخي: الاعتراف بالحق في الحقيقة

قدّمت «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين» في لبنان بالتعاون مع شركائها عريضة في العام ٢٠٠٩، تُطالب فيها بالإفراج عن التقرير الكامل للتحقيقات الذي أعدته الهيئة الأولى التي شكّلت لتقصّي الحقيقة، وكذلك تُطالب الحكومة بالاعتراف بحقهم في الحقيقة (المفكرة القانونية، ٢٠١٤). بعدها، أصدر مجلس شوري الدولة قرارًا تاريخيًا في العام ٢٠١٤ يعترف فيه بحقّ عائلات المخطوفين والمفقودين في الحقيقة، ويضمن لهم الحصول على نسخة كاملة من ملف اللجنة (المفكرة القانونية، ٢٠١٩).

القانون ١٠٥: كيف صدر وماذا يعني؟

تمت صياغة القانون ١٠٥ في العام ٢٠١٢ من قبل عائلات المخطوفين والمفقودين ومنظمات المجتمع المدني. في نيسان/أبريل ٢٠١٤، قدّم النائبان غسان مخيبر وزباد القادري مشروع القانون (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٢٠١٤) على الرغم من أنّه قبل ذلك، وفي العام ٢٠١٢، تمّ تقديم نسخة أخرى من مشروع القانون هذا إلى البرلمان، وقد كُتب بشكل مستقلّ عن الفئات المعنية من قبل النائب حكمت ديب. وفي الذكرى الأربعين للحرب الأهلية في العام ٢٠١٥، أطلقت «لجنة أهالي المفقودين والمخطوفين» حملة وطنية لمدة ٤٠ يومًا لإحياء ذكرى المفقودين والمخفيين قسرًا، وللضغط من أجل تمرير القانون ١٠٥ (بوابة المعرفة للمجتمع المدني، ٢٠١٥). وأخيرًا، تمّ إقرار القانون ١٠٥ الذي شكّل فوزًا تاريخيًا لأسر المخطوفين والمفقودين في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. يعرّب هذا الإنجاز عن نجاحات مُتعدّدة، وقد تحقّق بعد عقد من الجهود التي بذلتها عائلات المخطوفين والمفقودين. كما أنّه يشرع «حقّ المعرفة»، ويعترف علنًا بوضعية المفقودين ويحدّد رسميًا ولاية الهيئة الوطنية لتقصّي عن الحقيقة التي تحقّق في مصير المفقودين (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ٢٠١٤).

الهيئة الوطنية لتقصّي عن الحقائق

يحدّد القانون ١٠٥ صلاحيات الهيئة؛ المُكلّفة بالتحقيق في حالات المفقودين والمخفيين، إذ سوف تقود التحقيقات الاستقصائية التي سوف تجريها بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والأجهزة الأمنية، في سبيل الوفاء بالتزاماتها والكشف عن مصير جميع المفقودين، ومن ضمنهم الذين احتجزتهم الميليشيات المحلية أو القوّات الأجنبية. والأهمّ من ذلك، سوف يكون على الهيئة الحفاظ على مستوى صارم من الاستقلال السياسي والطائفي. ولذلك، سوف تتألّف من ١٠ ممثلين عن ٥ كيانات مُحدّدة - مثل «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين»، والجمعيات المدنية، وجمعيات حقوق الإنسان والسلطة القضائية (أمم للتوثيق والأبحاث، ٢٠١٩).

(٣) أعلى سلطة قضائية إدارية في البلاد.

(٤) تقضي صلاحياتها بإجراء جميع التحقيقات المتعلقة بتعقب المفقودين والمختفين قسرًا، وتلقي الشهادات والتقارير، وضمان التحقّق من المعلومات وتخزينها ضمن السجلات المركزية، ومعالجة طلبات التبّع، والتحقّق من قواعد بيانات الحمض النووي والمعلومات البيولوجية، وضمان حماية المقابر الفردية والجماعية وحفرها وغيرها من المهام (أمم للتوثيق والأبحاث، ٢٠١٩).

كذلك قدّم قانون المفقودين الدعم النفسي للأسر، إضافةً إلى جمعه للمعلومات حول مصير المخفيين منذ العام ٢٠١٤. تمكّنت «لجنة أهالي المفقودين والمخطوفين» مع شركائها في المحافظة على استقلاليتها من قيود التمويل والانتماءات السياسيّة، وهي سمة ساعدتها في الحفاظ على عملها لعقود.

ما بعد القانون ١٠٥: الحقيقة مُقابل العدالة

خلقت المادة ٣٧^٦ من القانون ١٠٥ خلافات بين عائلات المخطوفين والمفقودين ومنظمات المجتمع المدني والمشرّعين. إذ تعترف المادة «بالحقّ في العدالة»، الذي يتجاوز «الحقّ في الحقيقة»، من خلال مُعاقبة المسؤولين عن اختفاء وخطف الناس خلال الحرب الأهليّة. أثارت هذه المادة نقاشًا مثيرًا للانقسام بين أعضاء البرلمان خلال الجلسة التي أقيمت في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، لكنهم وافقوا في النهاية على تمرير القانون، وضمنه هذه المادة (المركز الدولي للعدالة الانتقاليّة، ٢٠١٨).

كما ونوقشت هذه المادّة بين منظمات المجتمع المدني والعائلات، بحيث رأت الأولى ضرورة لإدماجها من أجل تحقيق العدالة، فيما أكدت العائلات على حاجتها إلى التركيز على الحقّ في الحقيقة فحسب (دايلي ستار، ٢٠١٨). أمّا بالنظر إلى المسألة من منظور قائم على الحقوق، فتؤكّد الاتفاقية الدوليّة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري أن «حق أيّ ضحية في معرفة الحقيقة بشأن ظروف الاختفاء القسري ومعرفة مصير الشخص المختفي»^٧. فضلًا عن أن الحقّ في معرفة الحقيقة ليس «حقًا مطلقًا غير خاضع لأي قيد أو تقييد»^٨. بمعنى آخر، لا ينبغي أن يعتمد الحق في الحقيقة على تحقيق الحقوق الأخرى، مثل الحقّ في العدالة، للوصول إليه.

الاستدامة والعدالة الانتقاليّة

أصبح وصول عائلات المخطوفين والمفقودين إلى الحقيقة، أكثر إلحاحًا من ذي قبل بسبب مرور الزمن، حيث أن الشهود الرئيسيين وأقارب العائلة يموتون، بالإضافة إلى تدمير المقابر الجماعيّة. قد يكون الأمر صعبًا في ظلّ الأزمة الاقتصاديّة الراهنة، التي تفرز الكثير من المطالب الملحة. ومع ذلك، من المهمّ أن نفهم أن العائلات كرّست حياتها كلّها للبحث عن الحقيقة.

إن ترك عائلات المخطوفين والمفقودين يبحثون طوال هذه السنوات عن الحقيقة، قد يسبّب الكثير من «اليأس والحزن»^٩، وهو بموجب القانون الدولي مُعانة تصفو إلى مستوى التعذيب (المفوضية السامية لحقوق الإنسان). في ضوء ذلك، والوضع الحالي، ليس واضحًا إن كان الحقّ في العدالة الانتقاليّة مُمكنًا، أو أن السعي وراءها سيؤخّر قضية المخطوفين ويمنع العائلات من الوصول إلى الحقيقة.

المعتقلين في سوريا، وذلك بعد أن أقامت «سوليد» بنصب خيام في وسط مدينة بيروت (منظمة العفو الدوليّة، ٢٠١١). وعلى الرغم من ذلك، لم تتوصّل كلا اللجنتين سوى إلى القليل من النتائج.

مع أخذ هذه السوابق في الاعتبار، يمكن أن تصبح الهيئة الجديدة التي تشكّلت مؤخرًا، بموجب القانون ١٠٥ عرضة بأن تواجه عقبات سياسيّة إضافيّة، خصوصًا بعد عرقلة عمليّة تشكيّلها بسبب خلافات بين المسؤولين السياسيين حول المُحاصصة الطائفية في العام ٢٠١٩. وبالتالي، يبقى أن نرى كيف ستعامل الحكومة مع هذه المسألة، سواء بأن تحاول تأخير عمل اللجّنة أو ستقوم بتجاهلها للأمر تمامًا. لكن ما يميّز تشكيل هذه الهيئة هو وجود القانون ١٠٥ وإطاره القانوني.

التعاون الاجتماعي والصراعات: العائلات والمجتمع المدني

جمع الجهود والتعاون

لم تبدأ عائلات المخطوفين والمفقودين العمل مع مجموعات المجتمع المدني منذ البداية، بحيث كانت أساليبهم تقليديّة خلال فترة الثمانينيّات والتسعينيات من القرن الماضي، وتمحورت حول تنظيم احتجاجات ومسيرات وعقد اجتماعات مع المسؤولين. ولكن بعد العام ١٩٩٩، بدأت العائلات التواصل مع شركاء ضمن المجتمع المدني لتعزيز جبهتها. وعملت بشكلٍ وثيق مع «سوليد» ووسائل الإعلام والأكاديميين والفنانين^{١٠} في تنظيم الاعتصامات وإطلاق الحملات. قدّمت بعض المنظمات غير الحكوميّة المساعدة القانونيّة، وأبرزها المركز الدولي للعدالة الانتقاليّة، والمفكرة القانونيّة، والمركز اللبناني لحقوق الإنسان، الذي ساعدت مساهماته في صياغة القانون ١٠٥. وساهمت، إضافةً إلى ذلك، اللجّنة الدوليّة للصليب الأحمر في تقصي أثر المفقودين وجمع عينات بيولوجيّة من أقاربهم لتسهيل تحليل الحمض النووي في المستقبل.

(٥) مقابلة شخصية مع وداد حلواني

(٦) المادة ٣٧ من القانون ١٠٥: يعاقب بالسجن مع الأشغال الشاقة من ٥ إلى ١٥ سنة كل محرّض أو مرتكب أو مشارك في الاختفاء القسري، وأيضًا بغرامة تتراوح بين ١٥ مليون ليرة لبنانية و٢٠ مليون ليرة لبنانية.

(٧) القانون نفسه، المادة ٢٤.

(٨) المفوضية السامية لحقوق الإنسان، «الفريق العامل المعني بحالات الإختفاء القسري أو غير الطوعي: ملاحظات عامّة حول الحقّ في الحقيقة فيما يتعلق بحالات الإختفاء القسري»، ٤، https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Disappearances/GC-right_to_the_truth.pdf

(٩) المفوضية السامية لحقوق الإنسان، «اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري»، <https://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/EnforcedDisappearance.aspx>

The Daily Star (TDS), 2018. Families step up quest for disappeared. Retrieved from <https://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2018/Nov-15/469210-families-step-up-quest-for-disappeared.ashx>

UMAM, 2019. Law 105: Law on Missing and Forcibly Disappeared Persons. Retrieved from <https://www.umam-dr.org/en/home/projects/14/advance-contents/192/law-105>

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يمثل الدور المتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرة حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاین هذا البرنامج طيفاً واسعاً من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضية محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنّه يعاین مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهماتها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصيات سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعلام والذي يعتبره البعض لاعتباً أساسياً في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

مبنى معهد عصام فارس
الجامعة الأميركية في بيروت
٩١١-١-٣٥٠٠٠ الخ الداخلي، ٤١٥
٩١١-١-٧٣٧٦٢٧
ifi.comms@aub.edu.lb @
www.aub.edu.lb/ifi
aub.ifi f
@ifi_aub

معهد عصام فارس للسياسات
العامة والشؤون الدولية
الجامعة الأميركية في بيروت
صندوق البريد ١١-٢٣٦
رياض الصلح / بيروت ٢٠٢٠ ١١٠٧ لبنان



Issam Fares Institute for Public
Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات
العامة والشؤون الدولية

Amnesty (2011). Lebanon: Never Forgotten: Lebanon's Missing People. Retrieved from <https://www.amnesty.org/en/documents/MDE18/001/2011/en>

Civil Society Knowledge Center (2015). Committee of the Families of Kidnapped and Disappeared in Lebanon. Retrieved from <https://civilsociety-centre.org/party/committee-families-kidnapped-and-disappeared-lebanon>

Civil Society Knowledge Center (2014). Law 434. Retrieved from <https://civilsociety-centre.org/content/law-434-0>

Elghossian, A. (2020, June 29). Finding Lebanon: Hope, dignity, and the right to know. Retrieved July 19, 2020, from <https://www.mei.edu/publications/finding-lebanon-hope-dignity-and-right-know>

Human Rights Watch (2015). Lebanon: Establish National Commission on Disappearances: Government Response Falls Short. Retrieved from <https://www.hrw.org/news/2015/08/28/lebanon-establish-national-commission-disappearances>

International Center for Transitional Justice (2014). Confronting the Legacy of Political Violence in Lebanon: An Agenda for Change. Retrieved from <https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Lebanon-Recommendations-2014-ENG.pdf>

International Center for Transitional Justice (2015). Living with the Shadows of the Past: The Impact of Disappearance on the Wives of the Missing in Lebanon. Retrieved from <https://www.ictj.org/publication/living-shadows-past-impact-disappearance-wives-missing-lebanon>

International Center for Transitional Justice (2018). Lebanon Passes Law for the Missing and Forcibly Disappeared, Marking a Victory for Victims' Families and for Justice. Retrieved from <https://www.ictj.org/news/lebanon-passes-law-missing-and-forcibly-disappeared-marking-victory-victims%E2%80%99-families-and>

International Committee for the Red Cross (ICRC) (2017). Lebanon: Authorities must act now to give answers to families of missing persons. Retrieved from <https://www.icrc.org/en/document/lebanon-authorities-must-act-now-give-answers-families-missing-persons>

International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance, Human Rights Platform. Retrieved from <https://www.humanrights.ch/en/standards/un-treaties/disappearance>

Legal Agenda, 2014. Lebanese High Court Consecrates the Right to Truth: Natural Rights as a Foundation. Retrieved from <https://www.legal-agenda.com/en/article.php?id=2997>

Legal Agenda, 2019. Wadad Halawani: Lebanon's War Memory. Retrieved from <https://www.legal-agenda.com/en/article.php?id=5226>

OHCHR. Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances- General Comment on the Right to the Truth in Relation to Enforced Disappearances. Retrieved from https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Disappearances/GC-right_to_the_truth.pdf